



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



دور الشرطة المجتمعية في الحد من العنف الأسري

م.م مصطفى ياغمور محمد علي

مركز حوار الأديان والسلام المجتمعي / جامعة كركوك

Mustafa yagmor Mohamad ali

mustafayagmor@uokirkuk.edu.iq

المستخلص

يعد العنف الأسري من القضايا المجتمعية الخطيرة التي تهدد تماسك الأسرة واستقرار المجتمع، وتتطلب تدخلاً فعالاً من مختلف الجهات، ومن أبرزها الشرطة المجتمعية. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الشرطة المجتمعية في التصدي لظاهرة العنف الأسري، من خلال اعتماد نهج وقائي وتوعوي إلى جانب الإجراءات الأمنية التقليدية. ويتناول البحث مفهوم الشرطة المجتمعية وآليات عملها، إضافة إلى أبرز الاستراتيجيات التي تستخدمها للحد من العنف الأسري، مثل تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وتنفيذ برامج توعوية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. كما يستعرض البحث تجارب ناجحة في هذا المجال، ويُبرز أهمية بناء الثقة بين الشرطة والمواطنين لتحقيق نتائج فعالة ومستدامة. توصلت الدراسة إلى أن تعزيز دور الشرطة المجتمعية يُسهم في الكشف المبكر عن حالات العنف الأسري، ويساعد على معالجتها بطرق أكثر إنسانية وشمولية، مما يسهم في الحد من هذه الظاهرة وتحقيق الأمن المجتمعي.

Abstract

Domestic violence is considered one of the most serious social issues that threaten family cohesion and societal stability, requiring effective intervention from various entities, most notably community policing. This research aims to shed light on the role of community police in addressing domestic violence through preventive and awareness-based approaches in addition to traditional security measures. The study explores the concept of community policing and its mechanisms, as well as the most prominent strategies used to reduce domestic violence, such as enhancing cooperation with civil society institutions, implementing awareness programs, and providing psychological and social support to victims. The research also highlights successful experiences in this field and emphasizes the importance of building trust between the police and citizens to achieve effective and sustainable outcomes. The study concludes that strengthening the role of community police contributes to the early detection of domestic violence cases and helps address them in more humane and comprehensive ways, which in turn supports the reduction of this phenomenon and promotes social security.

المقدمة

يُعد العنف الأسري من الظواهر الاجتماعية المتفاقمة التي تمثل تهديداً مباشراً لبنية الأسرة واستقرار المجتمع ككل، حيث يؤثر سلباً على الأفراد من جميع الفئات العمرية، ويخلف آثاراً نفسية وجسدية واجتماعية قد تمتد عبر الأجيال. وتشير الدراسات إلى أن العنف داخل الأسرة لا يقتصر على الطبقات الفقيرة أو المجتمعات غير المتعلمة، بل يتجاوز ذلك ليشمل مختلف الفئات الاجتماعية، ما يجعله تحدياً مجتمعياً شاملاً يتطلب تكاتف الجهود الرسمية والشعبية لمعالجته. في ظل هذا الواقع، برزت الشرطة المجتمعية كواحدة من الأدوات الأمنية والاجتماعية الحديثة التي تسعى إلى بناء جسور الثقة والتعاون بين الشرطة والمجتمع المحلي، من خلال التركيز على الوقاية قبل الردع، والحوار بدلاً من العنف، والشراكة بدلاً من الهيمنة. وتُعد الشرطة المجتمعية تطوراً نوعياً في الفكر الأمني، حيث تعتمد على إشراك المواطن في العملية الأمنية، والاستماع إلى همومه، والعمل على حلها بطرق سلمية وتشاركية. ومن بين المهام الحيوية التي يمكن أن تضطلع بها الشرطة المجتمعية هو التصدي لظاهرة العنف الأسري، من خلال رصد الحالات مبكراً، والتدخل بوسائل مدروسة، وتوفير الدعم والحماية للضحايا، إلى جانب تنفيذ برامج توعوية وثقافية

تهدف إلى تغيير السلوكيات والمفاهيم المجتمعية التي تبرر العنف أو تتسامح معه. إن هذا النوع من العمل الأمني الاجتماعي لا يقتصر على معالجة الظاهرة بعد وقوعها، بل يهدف إلى تقليص أسبابها وجذورها النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع ذاته، حيث يُعد العنف الأسري من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد تماسك الأسرة واستقرار المجتمع، وتؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية وانتشار الانحراف والجريمة، فضلاً عن آثارها النفسية العميقة على الضحايا، خصوصاً النساء والأطفال. وتُعد معالجة هذه الظاهرة مسؤولية جماعية تتطلب تضامناً بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، وفي مقدمتها جهاز الشرطة.

كما تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

- ١- بيان الدور الوقائي والتوعوي للشرطة المجتمعية في التصدي المبكر لحالات العنف الأسري قبل تفاقمها.
- ٢- لفت الانتباه إلى ضرورة تعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع لتحقيق الأمن الأسري والمجتمعي بشكل متكامل.
- ٣- الإسهام في تطوير السياسات الأمنية والاجتماعية من خلال طرح مقترحات وتوصيات قائمة على تحليل الواقع.
- ٤- تشجيع الجهات الأمنية والمجتمعية على التعاون وتفعيل برامج مشتركة في الجامعات والمدارس، تركز على الوقاية والتوعية وليس فقط المعالجة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

- ١- بيان مفهوم الشرطة المجتمعية وفهم أسسها ومبادئها ودورها في تعزيز الأمن المجتمعي.
- ٢- تسليط الضوء على ظاهرة العنف الأسري من حيث أشكالها، أسبابها، آثارها النفسية والاجتماعية، وسبل الوقاية منها.
- ٣- تحليل دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من العنف الأسري والكشف المبكر عنه والتدخل لحماية الضحايا.
- ٤- التعرف على الأساليب والاستراتيجيات التي تستخدمها الشرطة المجتمعية في التعامل مع حالات العنف الأسري.

مشكلة البحث:

ما مدى فاعلية دور الشرطة المجتمعية في مكافحة ظاهرة العنف الأسري، وينبثق عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١. ما هو الإطار المفاهيمي لكل من الشرطة المجتمعية والعنف الأسري؟

٢. ما هي أبرز أشكال وأسباب العنف الأسري في المجتمع؟

٣. ما هي الآليات التي تعتمد عليها الشرطة المجتمعية في رصد ومكافحة العنف الأسري؟

٤. إلى أي مدى يتعاون أفراد المجتمع مع الشرطة المجتمعية في هذا المجال؟

٥. ما المقترحات الممكنة لتعزيز دور الشرطة المجتمعية في هذا الجانب؟

هيكلية البحث:

سنقسم هذا البحث إلى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول مفهوم الشرطة المجتمعية، ونقسم المبحث الأول إلى مطلبين، نتناول في مطلب الأول تعريف الشرطة المجتمعية، وفي مطلب الثاني نتناول تعريف وانواع العنف الأسري، ونتناول في المبحث الثاني مهام الشرطة المجتمعية في مكافحة العنف الأسري، ونقسمه إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الدور الوقائي والتوعوي، أما في المطلب الثاني نتناول التدخلات في حالات العنف. **المبحث الأول مفهوم الشرطة المجتمعية**

إن الشرطة المجتمعية هي تعاون بين الأفراد المجتمع والمنظمات مع قوات الشرطة لتقليل من الجرائم والعنف بين الأفراد لتكون المجتمع خالي من الفوضى والتخريب حيث يعمل الشرطة المجتمعية لضمان الأمن والاستقرار والطمأنينة والراحة في المجتمع، حيث يعمل الشرطة المجتمعية على حل المشكلات الأمنية والاجتماعية بطريقة تعاونية وبناء جسور الثقة، حيث إن أفراد الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية العراقية تشكلت بعد اجتيازهم دورة الأساس، بعد ذلك في عام ٢٠١٩ تم ربط الشرطة المجتمعية بمكتب الوزير دائرة العلاقات العامة، ولذلك لا بد من بيان تعريف الشرطة المجتمعية في قانون العراقي، حينما تفكر امرأة بتقديم شكوى ضد معنفها في العراق، فإنها ستجده نحو "الشرطة المجتمعية"، أو تتم إحالتها إليها، وهذه المؤسسة تشكلت في وزارة الداخلية العراقية عام ٢٠٠٨، وكانت في البدء شعبة من شعبها، ثم تحولت إلى قسم يرتبط بوكالة

الوزارة لشؤون الشرطة في ٢٠١٦، إلى أن تم ربطها بمكتب وزير الداخلية-دائرة العلاقات والإعلام عام ٢٠١٩. وقد حصلت على دعم كبير، سواء من الوزارة، أو من المنظمات الدولية، خصوصا "منظمة الهجرة الدولية".^(١) هدف المؤسسة كان تخفيف الضغط على المحاكم ومراكز الشرطة، وهي مؤسسة "مساندة أي أنها لا تمتلك صلاحيات تؤهلها لفعل شيء، وتكتفي بحملات "التوعية"، والمشاركة في الندوات، وتلقي الشكاوى، والقيام ببعض المشاريع، مثل "طبابة الخير"، وهو مصطلح يطلق في العراق على الطرف، الذي يتدخل لحل نزاع بين جهتين، وكأن تلك "الشرطة" منظمة غير حكومية، من تلك التي بات يمتلئ بها العالم العربي، دون فعالية تذكر، إلا رفع التقارير للممولين.

المطلب الأول تعريف الشرطة المجتمعية

الشرطة في اللغة (الشرطة بسكون الراء أعوان السلطان أنهم جعلوا أنفسهم عالمات يعرفون بها، ورجل شرطي-بسكون الراء -وشرطي- بفتح الراء - وكسر الطاء _ منسوب الى الشرطة - بضم الشين -، والجمع شرط -بفتح الراء -وقد سماوا بذلك أنهم أعدوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعالمات)^(٢) الشرطة اصطلاحاً بأنها هيئة نظامية مدربة تدريباً خاصاً للمحافظة على الامن وتطبيق الانظمة وتنفيذ أوامر الدولة وتعليماتها دون المساس بأموال الناس وأعراضهم وحرياتهم الشخصية الا في حدود النظام)^(٣)

٢- الشرطة المجتمعية: سياسة واستراتيجية تهدف إلى تحقيق مراقبة أكثر فعالية وكفاءة للانحرافات أو الجريمة، وتسعى إلى تغيير الظروف المسببة لها، وزيادة "زيادة المشاركة العامة في صنع القرار، وزيادة الاهتمام بالحقوق والحريات المدنية".^(٤) ايضاً وهي تنظيم شرعي اجتماعي يركز على تعاون المواطن مع رجال الشرطة للمحافظة على الامن المناطقي ومواجهة اسباب الجريمة وتداعيتها وتحفيز المواطن على مواجهتها، والابلاغ عنها قبل وبعد وقوعها، فضلاً عن انها فلسفة استراتيجية تنظيمية تعزز الشراكة الايجابية بين المجتمعات المحلية والشرطة.^(٥) حيث تقوم الشرطة المجتمعية على اساس الشراكة وتعاون بين الافراد المجتمع، ومن ابرز اركان الشرطة المجتمعية كما يأتي:

- ١-يقوم الشرطة المجتمعية بعمل الشراكة مع المواطنين والمدارس ووسائل الاعلام والمنظمات المجتمع المدني .
- ٢-حل المشكلات حيث لاكتفي الشرطة المجتمعية بالتعامل مع العنف الاسري بل ماهو الى اسباب التي ادت العنف الواقع على الافراد واجاد حلول مناسبة لها .
- ٣-الوقاية والتوعية من ابرز واجبات الشرطة المجتمعية هو قيام بحملات التوعية للأفراد، وبرامج مجتمعية التي تهدف الى تقليل العنف الاسري، وعمل لقاءات مباشرة مع السكان، وتعمل ايضاً على نشر ثقافة القانون وروح السلام والتألف خاصة بين الشباب والنساء.^(٦)

المطلب الثاني تعريف وانواع العنف الاسري

ان للأسرة اهمية كبيرة وله مكانته العظيمة في الدين الاسلامي، الاسرة تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة من ناحية تربية الاجيال وتربية الابناء وتربية المجتمع، اذا كان المجتمع قويا دل ذلك ان الاسرة قوية، اما اذا كان العكس المجتمع ضعيف فهذ يدل ان الاسرة في ذلك المجتمع ضعيف ومتكك، لذلك ان للأسرة اهمية كبيرة لغرس قيم الاخلاقية لدى المجتمع، كأن يكون مبدأ الاحترام قائم بين الزوجين والاطفال^(٧)، وفي هذا المطلب سنبين تعريف العنف الاسري لغة واصطلاحاً للعنف لغة: ان كلمة العنف يتكون من ثلاث احرف (ع ن ف) وهذا يعني الغرق بالإمر، او عدم الرفق به، وقيل عنيف، اي لك يكن رقيقاً في هذا الامر^(٨)، واعتنف الامر معناه اي اخذه بكل بقسوة^(٩)، واعتنف الامر اخذها بعنف وكان هو على علم ودراية في هذا الامر، واعتنف الارض نفسها اي نبت عليه^(١٠) العنف اصطلاحاً: اما معنى العنف اصطلاحاً، (هو استخدام الضغط، او استخدام القوة استخداماً يكون بشكل غير مشروع او قد يكون بشكل، غير مطابق القانون يكون من شأنه التأثير على ارادة الشخص)^(١١)، كذلك هو قد يكون هذا سلوك يتم تنفيذه، مع توافر: القصد والسبب، في ذلك هو إحداث ضرر جسدي لشخص.^(١٢) الاسرة لغة: تُعرَّف الأسرة في اللغة على ثلاثة أوجه، فكلمة الأسرة تعني أهل الرّجل وعشيرته، وهي هنا تدل على أفراد الأسرة، كما تُعرَّف بأنها الدّرع الحصينة، ومفهوم الأسرة يُطلق على الجماعة التي يربطها أمر مُشترك إذ توجد روابط تجمع أفراد الأسرة الواحدة، أما جمعها فهو أسر^(١٣) الاسرة اصطلاحاً: تُعرَّف الأسرة (بالإنجليزية: Family) على أنها رابطة اجتماعية تجمع بين شخصين أو أكثر بروابط القرابة، أو الزواج، أو التبني،^(١٤) وهي تبدأ بالزواج ثم إنجاب الأطفال أو تبنيهم، وفيها يهتم الأبوان برعاية أطفالهما وتوفير حاجاتهم المختلفة. انواع العنف الاسري ان العنف داخل الاسرة تكون بصور مختلفة ومتعددة، سنبين انواع العنف الاسري على شكل نقاط كما يأتي:

- ١-العنف الجسدي: يعتبر العنف جسدي من اهم عوامل التي يؤدي الى تفكك الاسرة وقيم اخلاقية حيث يكون على شكل الضرب او الحرق او على شكل ضرب الاب او الام ابناءه، قد لاينوي الاب الحاق ضرر في ابناؤه ولكن يكون الضرب بطريقة مبالغه في العقاب، وهذا الضرب يؤدي الى العنف الجسدي الذي يصل الى احداث رضوض في جسم الابناء^(١٥)

٢- العنف النفسي : احيانا يمكن تسمية العنف النفسي بالعنف العاطفي , تكون هذا نوع من العنف اما بشكل تخويف او ايداء باللفظ , وايضا يمكن تعريفه بأنه اي فعل من شأنه يؤدي الى تدمير نفسية طفل او الحاق الضرر في عاطفته , بدون ترك اي اثار في جسم الشخص , ولكنه يترك في نفسية الطفل او شخص اخر الالام يستمر معه حتى كبر (١٦)

٣- العنف الجنسي: غالبا ماتكون هذا نوع من العنف ضد النساء , بأنه فعل غير مشروع وغير قانوني وهو فعل الجنسي ضد رغبة الطرف الاخر ويشمل هذا نوع من العنف كالاغتصاب او التحرش الجنسي (١٧) .

المبحث الثاني مهام الشرطة المجتمعية في مكافحة العنف الاسري

يعد العنف الاسري من اكثر المخاطر والتحديات التي تواجهه المجتمع , حيث يهدد استقرار الاسرة وتماسك المجتمع , حيث يترك وراه اثار نفسية وسلوكية تمتد الى الافراد والمجتمع والاسرة , ونظرا لكثرة هذه الظاهرة برز دور الشرطة المجتمعية كوسيلة بارزة وفعالة لمعالجة العنف الاسري من منظور الوقائي وانساني, سنتكلم من خلال هذا المبحث عن اهم ادوار التي تقوم به الشرطة المجتمعية لحد من ظاهر انتشار العنف الاسري في المجتمع , وذلك من خلال تنقيف المجتمع وعمل بروتوكولات مع مجتمعات المدنية والمدارس والمؤسسات , وايضا سنتكلم عن حالات التي يتدخل فيه الشرطة المجتمعية لمكافحة العنف الاسري .

المطلب الأول الدور الوقائي والتوعوي

كما وضحنا سابقا ان للشرطة المجتمعية دور بارز في مكافحة العنف الاسري , وذلك من خلال احترام المتبادل بينه وبين المجتمع وبناء علاقات الثقة بين الضحايا العنف لا سيما النساء والاطفال , وايضا ان للشرطة المجتمعية دور بارز من خلال توعية الفئة معرضة للعنف وذلك من خلال حملات التوعية حول خطورة العنف الاسري وطرق الوقاية منه وايضا بيان حقوق قانونية واجتماعية للافراد داخل الاسرة, من خلال هذا المطلب سنتكلم عن دور الشرطة المجتمعية من ناحية الوقاية للافراد وتوعيتهم لكي لايقعوا ضحية العنف الاسري اولاً: الدور الوقائي للشرطة المجتمعية: عملت وزارة الداخلية العراقية على ان يتمتع المجتمع ككل والاسرة خصوصا بالامن والعلاقات القائمة على المشاركة والعدالة بين ابناء المجتمع , والاحترام المتبادل وتعزيز وتكريس المفهوم الاجتماعي , وذلك من خلال بناء المديرات والاقسام الاختصاصية , من ضمن ذلك المديرية هو مديرية حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري , (١٨) وان عمل تلك المديرات هو الوقاية او الحماية الافراد من حالات العنف التي تقع عليهم, وان الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ قد كفل حقوق الافراد والاسرة في موادها (١٤) (١٩), والتي تعتبر الاسرة اساس المجتمع , اذ تحافظ الدولة على تلك الاسرة وقيمتها الاخلاقية والدينية , وتعطي للفرد الحق في الحياة والامن والحرية , حيث تمنع الدولة كافة اشكال العنف والتعسف الاسري , حيث نصت المادة (١٤) من الدستور العراقي النافذ على انه (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي), يتبين من النص اعلاه ان العراقيون قد كفلهم الدستور دون تمييز مذهبي او قومي او ديني ,وانهم متساوون امام القانون , وكفل حقوقهم القانونية والدستورية , وايضا نصت المادة (١٥) من الدستور العراقي النافذ على انه (لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها الا وفقاً للقانون وبإذن على قرار صادر من جهة قضائية مختصة) ثانياً: الدور التوعوي للشرطة المجتمعية : تقوم الشرطة المجتمعية بتوعية الافراد والمجتمع لمكافحة العنف الاسري من خلال زيارة المدارس والجامعات وذلك لخلق جيل يكونوا اداة لتصحيح افكار سلبية في الاسرة , عملت الشرطة المجتمعية تنقيفا لبرنامجها المدرسي للوقوف على ابرز الظواهر السلبية والمشاكل المختلفة , ويتم ذلك من خلال زيارة المدارس في جميع المحافظات , والقاء محاضرات توعويه وتنقيفية للطلبة والاساتذة واولياء الامور للحد من العنف الاسري والحفاظ على القيم الاخلاقية ,فضلا عن توعية الفتيات لكي لا يقعن ضحية الابتزاز الالكتروني والعنف واللجوء الى الى التدابير الوقائية الازمة , وايضا تعاون الشرطة المجتمعية مع شعبة الاعلام والعلاقات العامة بالقاء المحاضرات داخل الجامعات والمعاهد و وكذلك ايضا في بعض المؤسسات والمراكز من خلال الندوات , ويتم التركيز خلال المحاضرة الى اسباب قيام العنف الاسري , وايضاح ايضا سبل والاجراءات لمعالجة العنف الاسري من خلال التبليغ الفوري عن اي حالة من حالات العنف الاسري , فضلا عن ذلك توعية الشباب في الطرقات والمقاهي بالظاهرة العنف الاسري وكيفية الابتعاد عنها (٢٠) .

المطلب الثاني التدخلات في حالات العنف

ان للشرطة المجتمعية ادوار مهمة في مكافحة الجرائم التي تقع على افراد المجتمع ولاسيما الاسرة , والتعامل مع المشاكل وحالات الانسانية التي تتطلب التدخل من اجلها , حيث ان الشرطة المجتمعية لا تتوقف عند حدود القضية بل يدخل الى داخل الاسرة بغية حل المشاكل وضمان عدم تكرار الجرائم , حيث يمكن التواصل مع الشرطة المجتمعية عن طريق خط ساخن ومجاني(٤٩٧) على مدار ٢٤ ساعة , وابلاغ عن المشكلات

والجرائم. عالجت مفارز الشرطة المجتمعية في دائرة العلاقات والإعلام بوزارة الداخلية في بغداد والمحافظات خلال العام ٢٠٢٤ وبتحديد في شهري آيار وحزيران (١٨١) حالة ابتزاز الكتروني و (١٩٠) حالة عنف أسري، في حين تمكنت في ذات الشهرين من إعادة ٢٢ هارباً وهاربة الى ذويهم. جاء ذلك مترامناً مع الجهود والحملات التوعوية والتحصينية التي تنفذها الشرطة المجتمعية لحماية أفراد المجتمع من الظواهر والمشكلات الاجتماعية المختلفة. (٢١) وتمت عمليات المعالجة والإيقاف على خلفية ورود بلاغات ومناشدات الى الشرطة المجتمعية عبر خطها الساخن المجاني ٤٩٧، أو عبر مكاتبها المنتشرة في عموم العراق. الى ذلك اتخذت الشرطة المجتمعية الإجراءات اللازمة بحق المبتزين والمعنفين، في وقت قدمت دعمها النفسي والمعنوي ورعايتها لضحايا العنف والهروب، وحث ذويهم على حل مشاكلهم بالطرق الودية والسلمية بعيداً عن العنف والإكراه. وايضا من واجبات الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري، استقبال الشكاوى والاخبارات على مدار (٢٤) ساعة وتكون بالطرق التالية تسجيل الشكاوى عند حضور المعنف او المعنفة إلى القسم من خلال الخط الساخن الخاص بشعبة الإرشاد القانوني والمرقم (١٣٩) لشبكات الهاتف (أسيا سيل وزين العراق) استلام القضايا المحالة من المراكز والجهات التحقيقية الأخرى تلقي الإخبار من المستشفيات والمراكز والمدارس والجهات الحكومية الأخرى عند علمهم بحصول عنف اسري إجراء المقابلة مع المعنفين والمعنفات من قبل ضباط مختصين مع مراعاة جنس الضحية حيث يتم مقابلة النساء من ضباط من العنصر النسوي ومقابلة الرجال من ضباط من العنصر الرجالي القيام بإرسال الضحايا إلى الفحص الطبي ومعالجتهم وربط التقارير الطبية التي تؤيد حصول الاعتداء عليهم في القضايا التحقيقية متابعة القبض على مرتكبي جرائم العنف الأسري وإحالة قضاياهم إلى المحكمة المختصة. (٢٢)

الذاتة

يتضح أن الشرطة المجتمعية تمثل ركيزة أساسية في الوقاية من العنف الأسري ومكافحته، ليس فقط من خلال دورها الأمني، بل أيضاً عبر شراكاتها الفعالة مع المجتمع ومؤسساته المختلفة. فهي تعمل على بناء جسور الثقة بين المواطن وأجهزة الأمن، وتسهم في نشر الوعي، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، فضلاً عن دورها في التدخل المبكر لمنع تصاعد حالات العنف. إن تعزيز دور الشرطة المجتمعية وتزويدها بالإمكانات والتدريب المتخصص، يشكل خطوة جوهريّة نحو مجتمع أكثر أماناً وتماسكاً، تسوده ثقافة الاحترام والعدالة داخل الأسرة وخارجها، وايضا استقبال شكاوي التي تقدم من خلال المعنف او المعنفة عن طريق خط الساخن ومجاني (٤٩٧)، ويتم تعامل مع القضية بحرس وجديّة، ولايتوقف الشرطة المجتمعية عند حدود القضية بل يصل لمستوى تعاون مع الاسرة لحل العنف الاسري او الجريمة مرتكبة ضد الاسرة .

الاستنتاجات:

- ١- قضية العنف الاسري قضية مجتمعية معقدة، حيث لا يعد العنف الاسري نتاج سلوك فردي، بل هو نتاج مجموع من العوامل متعددة تشمل جوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتطلب من الجميع التدخل من اجل وقف العنف الاسري.
- ٢- الشرطة المجتمعية حلقة وصل فعالة بين المواطن والمؤسسات الامنية، حيث يعمل على تعزيز التعاون والثقة بين المواطن والمؤسسة الامنية وحل المشاكل في بيئة امنة .
- ٣- الوقاية خير من العلاج، حيث يعمل الشرطة المجتمعية على دورها الوقائي والتوعوي، حيث انها لا يمتن ان تتجح الا اذا كان هناك تعاون مع المؤسسات التعليمية مثل المدراس والجامعات والمعاهد .

التوصيات:

- ١- تعزيز التدريب والتأهيل ضرورة إعداد كوادر الشرطة المجتمعية وتأهيلها نفسياً واجتماعياً للتعامل مع قضايا العنف الأسري بأسلوب مهني وإنساني.
- ٢- تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني إقامة شراكات فعالة بين الشرطة المجتمعية والمنظمات المختصة في مجال حماية الأسرة لتوفير الدعم المتكامل للضحايا.
- ٣- زيادة التوعية المجتمعية تنفيذ حملات توعوية مستمرة حول خطورة العنف الأسري وسبل الوقاية منه، مع التركيز على المناطق الأكثر تعرضاً لهذه الظاهرة.
- ٤- إنشاء وحدات متخصصة داخل الشرطة المجتمعية تخصيص وحدات أو فرق ميدانية مختصة بالتعامل مع قضايا العنف الأسري، لضمان سرعة الاستجابة وكفاءة المعالجة.

٥-دعم التشريعات والسياسات الوقائية العمل على تطوير القوانين والسياسات التي تضمن حماية الأسرة والضحايا، وتعزز دور الشرطة المجتمعية في هذا الجانب.

المصادر

أولاً: الكتب

- ١- ابن منظور ، لسان العرب ج ٣ ، دار الحياء والتراث العربي ، بيروت ،دون ذكر السنة ،ص ٨١٩ .
- ٢- أبو شامة ، عباس ، شرطة المجتمع ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٩ ، ص ٣.
- ٣- بدوي ، احمد زكي ، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٧.
- ٤- جبر علي، العنف الاسري خلال مراحل الحياة، مؤسسة الملك خالد الخيرية ، الرياض ، ٢٠٠٦.
- ٥- ريمون بدون، بوريكو فرانسوا، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمه سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٦.
- ٦- علي ليله، العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليل الوظيفي، المجلة الجنائية، العدد ٢، مجلد ١٧، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة .
- ٧- علي مهنا عبد الاله، لسان اللسان، تهذيب لسان العرب للامام العلامة ابي الفضل جمال الدين، محمد بت مكرم بن منظور، بعناية مكتبة الثقافية لتحقيق الكتب، ج ١، دار الكتب العالمية، بيروت ، لبنان، ١٩٩٣.
- ٨- غره بيضون، الرجولة وتغيير اصول النساء،دراسة ميدانية، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٥.
- ٩- محمد الباشا، الكافي، المعجم العربي الحديث، شركة المطبوعات، ط١، بيروت، لبنان.
- ١٠- محمد عزت كاتبي، العنف الاسري الموجه نحو الابناء وعلاقته بالوحدة النفسية، مجلة جامعة دمشق، مجلد ٢٨، عدد ١، دمشق سوريا.

التشريعات والقوانين:

- ١-المادة (١٤) الدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ
- ٢-المادة (١٥) الدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ
- ٣-المادة (٢٩) الدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ
- ٤-المادة(٣٠) الدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ

مواقع الكتروني :

- ١-اماني الحسن ، "الشرطة المجتمعية" في العراق.. أو "التوعية" و"التمكين" في خدمة العنف البنيوي ضد النساء، مقال منشور على الانترنت ، <https://7ayez.com/> , تاريخ الزيارة ١١١٧٢٠٢٥ ، ساعة ٥ م
- ٢-منظمة الشرطة المجتمعية العراقية، الدليل الارشادي ٢٠٢٢ <https://moi.gov.iq/?page=36> .
- ٣-تعريف ومعنى الأسرة في قاموس المعجم الوسيط، www.almaany.com ، اطلع عليه بتاريخ ١٠١٧٢٠٢٥، ساعة ١١ م
- ٤-مقال منشور على موقع وزارة الداخلية الرسمية . <https://mawdoo3.com/> تاريخ الزيارة ١٠١٧٢٠٢٥ ، س ١١ م
- ٥-زينات المنصوري، العنف ضد المرأة، موقع امان، www.amanjordan.org ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥، ساعة ١٢ م.
- ٦-شيماء فؤاد عبدالهادي، الشرطة المجتمعية في العراق ودورها في الوقاية من الانحرافات / دراسة ميدانية في
- ٧-مدينة بغداد، مقال منشور على الانترنت ، <https://www.researchgate.net> ، تاريخ الزيارة ١١١٧٢٠٢٥ ، ساعة ٧ م

هوامش البحث

١- اماني الحسن ، "الشرطة المجتمعية" في العراق.. أو "التوعية" و"التمكين" في خدمة العنف البنيوي ضد النساء، مقال منشور على الانترنت ، <https://7ayez.com/> , تاريخ الزيارة ١١١٧٢٠٢٥ ، ساعة ٥ م

(١) ابن منظور ، لسان العرب ج ٣ ، دار الحياء والتراث العربي ، بيروت ،دون ذكر السنة ،ص ٨١٩

(٢) بدوي ، احمد زكي ، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٧

(٣) أبو شامة ، عباس ، شرطة المجتمع ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٩ ، ص ٣

(٥) منظمة الشرطة المجتمعية العراقية, الدليل الارشادي ٢٠٢٢ <https://moi.gov.iq/?page=36>

(٦) مصدر سابق

(٧) ريمون بدون, بوريكو فرانسوا, المعجم النقدي لعلم الاجتماع, ترجمه سليم حداد, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, ١٩٨٦

(٨) علي ليله, العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليل الوظيفي, المجلة الجنائية, العدد ٢, مجلد ١٧, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, القاهرة

(٩) علي مهنا عبد الاله, لسان اللسان, تهذيب لسان العرب للامام العلامة ابي الفضل جمال الدين, محمد بت مكرم بن منظور, بعناية مكتبة الثقافي لتحقيق الكتب, ج ١, دار الكتب العالمية, بيروت, لبنان, ١٩٩٣

(١٠) غره بيضون, الرجولة وتغيير اصول النساء, دراسة ميدانية, المركز الثقافي العربي, ط١, الدار البيضاء, المغرب, ٢٠٠٥.

(١١) محمد الباشا, الكافي, المعجم العربي الحديث, شركة المطبوعات, ط١, بيروت, لبنان,

(١٢) محمد عزت كاتبي, العنف الاسري الموجه نحو الابناء وعلاقته بالوحدة النفسية, مجلة جامعة دمشق, مجلد ٢٨, عدد ١, دمشق سوريا

(١٣) "تعريف ومعنى الأسرة في قاموس المعجم الوسيط", www.almaany.com, اطلع عليه بتاريخ ١٠/١٧/٢٠٢٥, ساعة ١١ م

(١٤) مقال منشور على موقع وزارة الداخلية الرسمية . <https://mawdoo3.com> / تاريخ الزيارة ١٠/١٧/٢٠٢٥, ساعة ١١ م

(١٥) جبر علي, العنف الاسري خلال مراحل الحياة, مؤسسة الملك خالد الخيرية, الرياض, ٢٠٠٦.

(١٦) زينبات المنصوري, العنف ضد المرأة, موقع امان, www.amanjordan.org, تاريخ الزيارة ٢٠٢٥, ساعة ١٢ م

(١٧) المصدر السابق.

١٨ - مقال منشور على موقع وزارة الداخلية الرسمية, <https://moi.gov.iq> / تاريخ الزيارة ١١/١٧/٢٠٢٥, ساعة ٥ م

١٩ نصت المادة (٢٩) في الدستور العراقي النافذ على انه (أولاً: - أ- الاسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية

ب:- تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم
ثانياً:- للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم وللوالدين حق على اولادهم في الاحترام والرعاية ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة

ثالثاً:- يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافة وتتخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بحمايتهم

رابعاً:- تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع),

وايضا نصت المادة (٣٠) من الدستور العراقي على انه (أولاً:- تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي

والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم

ثانياً:- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتيم او البطالة وتعمل

على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم وينظم ذلك بقانون)

٢٠ شيماء فؤاد عبدالهادي, الشرطة المجتمعية في العراق ودورها في الوقاية من النحرافات / دراسة ميدانية في

مدينة بغداد, مقال منشور على الانترنت , <https://www.researchgate.net> , تاريخ الزيارة ١١/١٧/٢٠٢٥, ساعة ٧ م

٢١ مقال منشور على موقع وزارة الداخلية الرسمية , <https://moi.gov.iq> / , تاريخ الزيارة ١٣/١٧/٢٠٢٥, ساعة ٥ م

(١) واجبات مديرية حماية الاسرة من العنف الاسري, منشور على موقع وزارة الداخلية الرسمية, <https://moi.gov.iq> / , تاريخ الزيارة

, ١٣/١٧/٢٠٢٥, ساعة ٦ م